E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1994/L.37
26 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

# تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالموضوع التالي: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مشروع استنتاجات متفق عليها مقدم من نائب المجلس
السيد ميهاي هوريا بوتاز (رومانيا)

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير الأمين العام عن تقسيم العمل والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا (E/1994/70)، ووافق على ما يلي:

١ - إن العلم والتكنولوجيا عاملان حاسمان لتحقيق التنمية الوطنية ورفاه البشرية وينبغي أن يساعدا على تأمين الاستدامة مع تشجيع تطوير النظم الانتاجية واستخدامها بكفاءة وبصورة مأمونة. وبعد توزيع الدراية والقدرة العلمية والتكنولوجية على نطاق واسع وبشكل عادل على الصعيدين الوطني والدولي عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته، يعتبر وجود هياكل أساسية علمية وتكنولوجية جيدة الأداء مؤشرا رئيسيا من مؤشرات التنمية.

٢ - إن برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي اعتمد في عام ١٩٧٩[١]، يوفر قاعدة وأساسا مرجعيا مفيدا لمنظومة الأمم المتحدة لتقييم البرامج وتحسين التنسيق ووضع السياسات على الصعيدين الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، يوفر جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في عام ١٩٩٢[٢] فرصة جديدة وأداة لحفز وتنسيق برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها في ميدان العلم والتكنولوجيا. ويوفر نظام مديري المهام الذي أنشأته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، التابعة للجنة التنسيق الادارية، آلية واعدة للتأليف بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الأنشطة الجارية، وإعداد مبادرات جديدة، وتنسيق برامج علمية وتكنولوجية محددة في سياق تنفيذ الولايات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - ينبغي للعلم والتكنولوجيا أن يوسعا دائرة معارف المجتمع وأن يشجعا على مزيد من التعلم والتطور. وينبغي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف المضطلع به عن طريق منظومة الأمم المتحدة لدعم بناء القدرات ولا سيما قدرات البلدان النامية وقدرات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لاكتساب العلوم والتكنولوجيا واستيعابها ونشرها وتطبيقها. وينبغي للبرامج العلمية والتكنولوجية التي تتلقى مساعدات حكومية أن تراعي السوق واحتياجات القطاع الانتاجي. وينبغي أن تكون تلك البرامج قادرة على المنافسة، بالمعنى الواسع للكلمة بحيث تكون مجدية اقتصاديا وأن تسهم بفعالية في تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للجميع.

٤ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي أكبر في تقديم المساعدات، ولا سيما الى البلدان النامية فضلا عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية على الصعيد الوطني في سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الالتزامات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية وأن تنشئ رابطة فعالة وأساسية بين تنفيذها وتنفيذ برنامج للتنمية. وينبغي أن يتضمن هذا البرنامج توصيات بشأن البرامج والأنشطة المناسبة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا. وينبغي وضع مسألة بناء القدرات الذاتية في صميم برامج وأنشطة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا. وينبغي توجيه جهود الأمم المتحدة نحو بناء قدرات البلدان على تطوير وتقييم وتشجيع واستخدام العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع قيام شراكة نشطة مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية والبحثية.

٥ - يتسم مستوى التمويل المخصص للعلم والتكنولوجيا عموما بمحدوديته حيث لا يمثل سوى نسبة صغيرة من إجمالي موارد منظومة الأمم المتحدة المخصصة لأغراض التنمية. وعلى الرغم من التسليم بأن إنفاذ الالتزامات المتعهد بها في جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، أمر يتطلب زيادة كبيرة في الموارد، فقد لوحظ أن تعزيز تنسيق الأنشطة وترشيدها قد يفيد في تركيزها بما يحقق زيادة أثرها. وقد يفيد ذلك أيضا في الجهود الرامية الى تعبئة موارد جديدة وإضافية وتوجيهها من خلال منظومة الأمم المتحدة.

٦ - إن إنشاء سياسات وهياكل أساسية علمية وتكنولوجية وطنية عمل يتطلب اتباع نهج عريض القاعدة ومتعدد الاختصاصات. وثمة تسليم بأن الأنشطة العلمية والتكنولوجية هي أنشطة ضاربة بجذورها في التصنيفات القطاعية من قبيل الموارد الطبيعية والزراعة والحراجة والصناعة والنقل والاتصالات والصحة والتعليم والعمالة وما إلى ذلك. ويتطلب تعزيز العلم والتكنولوجيا بالتالي الاضطلاع بأنشطة خاصة بكل قطاع على حدة. وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق أنشطتها لكي تتمكن من تحقيق المزيد من التكامل بين هذه الاحتياجات القطاعية والمشتركة بين القطاعات. وينبغي زيادة توضيح الأدوار المسندة لمختلف الكيانات العاملة في ميدان العلم والتكنولوجيا.

٧ - على الصعيد الحكومي الدولي ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه محفلا للتنسيق بين جميع هيئات تقرير السياسات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الأمم

المتحدة. وينبغي للمجلس أن يقوم بصورة أكثر منهجية وعلى أساس دوري باستعراض ومقارنة السياسات المعتمدة والإجراءات التي تؤيدها جميع الهيئات المعنية لتقرير السياسات في مؤسسات الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا، مع إيلاء اهتمام خاص للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة التنمية المستدامة وتفاعلاتهما مع اللجان الاقليمية.

٨ - ينبغي تحسين المواءمة بين برامج العمل والجداول الزمنية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة التنمية المستدامة وغيرهما من الهيئات الحكومية الدولية المعنية، لتجنب الازدواجية وتعزيز التكامل مما يضاعف من فعاليتها. وينبغي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقوم عند وضع برامج عملها المقبلة، في جملة أمور، بمراعاة الأعمال الجارية للجنة التنمية المستدامة وأن تراعي عند الاقتضاء نتائج أعمال الفريق العامل المخصص للعلاقة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا التابع لمجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٩ - ينبغي إجراء مناقشة أكثر تعمقا بشأن زيادة توثيق الروابط بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومجلس التجارة والتنمية، وذلك مع مراعاة ضرورة إقامة روابط مع لجنة التنمية المستدامة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي التسليم بدور أمانة الأونكتاد في توفير الدعم الفني للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وميزته النسبية داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد في هذا الصدد على أهمية الموارد التي خصصتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٤٨ للأونكتاد لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة في ميدان العلم والتكنولوجيا.

١٠ - ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل جهودا أكثر تضافرا لكي تكفل، من خلال مشاركتها في مجالس الادارة داخل المنظومة، قيامها بتوفير دعم واضح ومتسق ومتواصل من أجل اتباع سياسات منسقة تتسم بالوضوح والتماسك في المنظومة بأسرها.

١١ - يمكن أن تتضمن تدابير التنسيق على المستوى المشترك بين الوكالات ما يلي:

(أ) تحقيق مشاركة أكبر من جانب المنظمات والوكالات في اعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك العمليات التحضيرية وعمليات المتابعة؛

(ب) وضع نهج مشتركة وتحديد مجالات التركز في أنشطة منظمات الأمم المتحدة؛

(ج) التنسيق بين الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية، ودورات الميزانية للمنظمات والوكالات المعنية، واشتمال ذلك على المبادرات المشتركة بين الوكالات التي يتم تحديدها، حسب الاقتضاء، وحيث يكون ذلك ممكنا؛

(د) تعزيز الوحدات المشتركة القائمة واعارة الموظفين وتبادلهم بين مختلف الوكالات؛

(هـ) تعيين مراكز تنسيق للعلم والتكنولوجيا في مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة لتقاسم المعلومات وكفالة ان تبرز مسائل العلم والتكنولوجيا اللازمة في مناقشات لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات واللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الادارية.

١٢ - يمكن تصميم وتنفيذ شبكة للاتصالات ووسيلة منتظمة للاتصال، قائمة على الحاسوب ومتوجهة نحو المستعملين الميدانيين، على أساس الشبكات والقدرات القائمة دون ازدواجية (مثلا من خلال عقد مؤتمرات اتصال من بعد، أو البريد العاجل، أو شبكات الاتصال من بعد عبر السواتل) في إطار منظومة الأمم المتحدة، لوصل الوحدات والمشاريع التي يكون توجهها نحو مسائل العلم والتكنولوجيا، بما فيها تلك التي تخص المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي تطوير هذه الشبكات جنبا إلى جنب مع شبكات الاعلام الأخرى التي يجري تطويرها كشبكة التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة رصد الأرض.

١٣ - تدعو الحاجة إلى إقامة تفاعل وروابط أقوى بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والوكالات المتخصصة، واللجان الاقليمية، وهيئاتها الفرعية التي تتناول العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك المراكز الاقليمية للتكنولوجيا. وينبغي تعزيز الروابط بين مؤسسات تحليل السياسات العامة ومؤسسات الأبحاث. كما ينبغي اجراء مزيد من الاستكشاف لدور المراكز ذات التخصص العالي ومراكز التكنولوجيا الرفيعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، من بين مراكز أخرى، ولا سيما لاسهام هذه المراكز في أعمال هيئات الأمم المتحدة لصنع السياسة.

١٤ - على الصعيد القطري، وفي إطار الاستراتيجيات الانمائية الوطنية، يمكن أن يصبح التنسيق شديد الفعالية من خلال نظام الممثل المقيم ومن خلال وسائل كالنهج البرنامجي والتنفيذ الوطني.

١٥ - تشكل دراسات السياسة العامة عنصرا هاما من التعاون فيما بين الوكالات على المستوى القطري. وينبغي أن تضطلع الأفرقة المشتركة بين الوكالات والأفرقة ذات التخصصات المشتركة بمثل هذه الدراسات الشاملة عن السياسة العامة بناء على طلب الحكومات المتلقية وفي ضوء احتياجاتها وأولوياتها الوطنية المحددة جيدا.

١٦ - إن قدرات تقييم التكنولوجيا والتنبؤ بها ورصدها تشكل جزءا هاما من بناء القدرات للسكان الأصليين. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للتعاون بين الوكالات في هذا الميدان ايجاد القدرات الوطنية أو تعزيزها.

١٧ - ينبغي تجميع الموارد المتاحة لمختلف منظمات الأمم المتحدة المعنية بالعلم والتكنولوجيا للاضطلاع بالأنشطة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويمكن استعمال مثل هذه الموارد المجمعة لتمويل الأنشطة

البحثية والتشغيلية المشتركة، على أساس وضع المشاريع وتحضيرها بصورة مشتركة. كما يمكن تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني من قبل أكثر من وكالة واحدة على أساس تقاسم التكاليف.

١٨ - ينبغي أن تعمل منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة على توعية المجتمع الدولي بشأن الدور الحاسم والحفاز لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٩ - ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تعزز قدراتها للاسهام في تعزيز القدرات في البلدان النامية بغرض توليد أبحاث تطبيقية وأنشطة ونتائج إنمائية ونقل هذه النتائج إلى الصناعة والمستعمل الفعلي، بما في ذلك من خلال المشاريع القائمة على نطاق تجريبي.

٢٠ - يلزم أن تقوم منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتيسير وتمويل نقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب وتحقيق التعاون بوصفه أحد المقومات الفعالة للتنمية من خلال الكفاية الذاتية، بما في ذلك عن طريق حفز اشكال أخرى من الدعم المالي. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا استكشاف امكانيات التعاون بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢١ - ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تعمل بطريقة منسقة لوضع قائمة بالتكنولوجيات التي ثبتت جدواها لتمكين البلدان النامية من الحصول على أحدث التكنولوجيات عند اختيار التكنولوجيا الفعالة.

٢٢ - ينبغي للجنة التنسيق الادارية أن تستعرض الاجراءات الادارية والمالية فيما بين الوكالات، وأن تسعى إلى تبسيطها، للتخفيف من تعقيد اتفاقات التعاون فيما بين الوكالات.

٢٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بشأن تنفيذ هذه الاستنتاجات المتفق عليها إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

## الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.79.I.21 والتصويبات)، الفصل السابع.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8) ، القرار ١، المرفق الثاني.